

بيان صادر عن الوزير اللواء عصام أبو حمرة

إفقال ملفات عون دفعة واحدة

تعليقا على ما ورد في الصحف عامة بتاريخ ١ و ٢ / ٢٠٠٥/٠٢ حول احتمال اتخاذ قرار بوقف إحالة دولة العماد عون والوزيرين أبو حمرة ومعلوف في حكومته العسكرية على المجلس العدلي ووقف ملاحقة العماد عون في قضية تعكير العلاقة مع دولة شقيقة وحل قضية توقيف رواتبه وتعويضاته بالطرق الإدارية، يهيم اللواء أبو حمرة أن يوضح انه بعد صدور قانون العفو بتهمته التمرد عام ١٩٩١ أية تسوية منتظرة تشمل وقف ملاحقة دولة العماد عون والوزيرين في حكومته في الملف المالي أمام المجلس العدلي، يجب أن تشمل إلغاء قضايا التعدي على الرتبة والراتب والأموال الخاصة التي أقدمت عليها السلطة بعد ١٣/١٠/١٩٩٠ بحق العماد عون واللواءين أبو حمرة ومعلوف ورفاقهم من العسكريين والمدنيين الذين استشهدوا أو خطفوا وسجنوا أو سرحوا من وظائفهم وما زالت حقوقهم عالقة.

كلها تعديات على الحقوق لأسباب سياسية يقتضي إعادتها كاملة. وتسهيلا لذلك لا بد أن يصدر قرار التسوية شاملا.

في ٢٠٠٥/٠٢/٣